كلمة السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان
مصر، 23 أبريل 2019

بداية، أتقدم بالشكر الجزيل للمجلس القومي لحقوق الإنسان بجمهورية مصر العربية وإلى رئيسها، الصديق و الأخ، السيد محمد فايق، على حسن التعاون من أجل إنجاح هذه الفعالية التي تنعقد على هامش الدورة الـ 64 للجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، حول موضوع رصد مدى تفعيل الميثاق العالمي للهجرة من قبل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني.

إن تنظيم هذا اللقاء يعد أول نشاط موضوعاتي تعقده مجموعة العمل المعنية بالهجرة بعد تأسيسها في دجنبر الماضي والتي نتشرف برئاستها وتتألف من اللجان الوطنية لحقوق الإنسان بكل من كينيا، وزيمبابوي والنيجر وجمهورية الكونغو الديمقراطية، علما أن هذه المجموعة منفتحة على مشاركة مؤسسات أخرى إن رغبت الانضمام إليها بصفة مراقب. وسنعرض عليها خطة العمل ونظامها الداخلي من أجل المصادقة، لترصيد الممارسات الفضلى للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في حماية حقوق المهاجرين وتعزيزها.

إن موضوع هذا اللقاء يحظى باهتمام خاص من قبل جميع الفاعلين على المستوى الدولي والإقليمي والوطني فالميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة، الذي وافقت عليه أكثر من 160 دولة في مدينة مراكش المغربية في دجنبر 2018، يعد التزاما سياسيا يتميز بشموليته وباعتماده على مقاربة حقوقية وبمعالجته لجميع أبعاد الهجرة الدولية، رغم أنه يبقى صكا دوليا غير ملزم للدول التي وافقت عليه.

لقد واكبنا كمؤسسات وطنية من خلال مجموعة عمل التحالف العالمي المعنية بالهجرة مسار التحضير لاعتماد هذا الميثاق وساهمنا فيه بشكل فعال، والتي حظي فيها المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب بشرف العضوية ممثلا للشبكة للمؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان. وقد عملت هذه المجموعة على الترافع من أجل الاعتراف بدور ومهام

المؤسسات في هذا الميثاق، ومواءمة مقتضيات هذا الميثاق مع الصكوك الدولية التي اعتمدتها الأمم المتحدة سلفا. وقد أسفر هذا الترافع على تضمين الميثاق أهمية دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تنفيذ أحكامه.

وقد رحبنا نحن كمؤسسات وطنية خلال المؤتمر الـ 13 للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الذي عُقد في جنيف في مارس/آذار من العام الجاري، باعتماد الميثاق العالمي المبادئ التوجيهية المتداخلة والمترابطة لحقوق الإنسان: كونية هذه الحقوق وترابطها وعدم قابليتها للتصرف وعدم قابليتها للتجزيء. كما رحبنا بارتكاز الاتفاق العالمي على الصكوك والمعايير الدولية، ومن بينها ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية الأساسية التسع لحقوق الإنسان، وكذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس بشأن المناخ واتفاقيات منظمة العمل الدولية التي تعزز العمل اللائق وهجرة اليد العاملة.

وأصدر هذا المؤتمر توصيات منها دعوته الدول إلى المصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، باعتبارها صكا دوليا ملزما؛ وتقديم المؤسسات الوطنية المشورة والمساعدة التقنية للحكومات خلال وضع قوانين وسياسات وخطط عمل ومؤشرات وطنية تتعلق بالهجرة؛ والقيام بتدريب الفاعلين المعنيين على احترام حقوق الإنسان للمهاجرين وحمايتها وإعمالها وبناء قدراتهم؛ ورصد حقوق الإنسان للمهاجرين والإبلاغ عنها عن طريق التقارير السنوية والموضوعاتية؛ وتلقي الشكايات والتحقيق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان ضد المهاجرين والتحري فيها.

السيدات والسادة

إن الإحصائيات العالمية تشير إلى أن عدد المهاجرين على المستوى الدولي يبقى ضعيفا، حيث لا يمثلون إلا نسبة 3% تقريبا من ساكنة العالم، وهي نسبة مثلت حوالي 258 مليون مهاجر سنة 2017. إلا أن التضييق يتزايد على المهاجرين، باعتبارهم موضوع مزايدات سياسية لتيارات سياسية يمينية وقومية تناهض ليس فقط المهاجر لكونها تناهض استقبال أشخاص من حضارة مختلفة وثقافة أخرى، تصاعدت بالتالي حدة

الخطابات السياسية التي تحرض على كراهية الأجانب وتعطي الأولوية للمواطنين على حساب المهاجرين باعتبارهم مصدرا للمشاكل التي تعيق السياسات التنموية بهذه البلدان. والحال أن الهجرة لا تُفقر بلدان الاستقبال بل تساهم في تنميتها، وأن 85 بالمائة من مداخيل المهاجرين تبقي في هذه البلدان.

ونسجل باستغراب استمرار امتناع هذه الدول عن الوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان من خلال عدم التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، فعدد الدول المصدقة على هذه الاتفاقية يبلغ 51 دولة معظمها من دول الجنوب.

وينصب النقاش العمومي في هذه الدول حول فقط الهجرة من دول الجنوب في اتجاه دول الشمال، كما يتجاهل الخطاب الإعلامي والسياسي المعطيات الحقيقية، ذلك أن معظم الهجرات تتم داخل القارة الإفريقية، ويقدر عدد المهاجرين حوالي 3.4 بالمائة من ساكنة العالم، من بينهم 14 بالمائة من إفريقيا. ومن كل خمسة مهاجرين، يتنقل أربعة مهاجرين داخل القارة الإفريقية من دولة لأخرى.

وبالنسبة لقارتنا الإفريقية التي توجد في قلب التحديات المرتبطة بالهجرة، فإنها أقرت في 2018 موقفا موحدا حول الميثاق العالمي للهجرة وآلية تنفيذه على المستوى الإقليمي، وهو الموقف الذي تم التعبير عنه في وثيقة مرجعية تجعل من إفريقيا القارة الوحيدة التي قدمت رؤية جماعية حول أوجه وتحديات تنفيذ هذا الميثاق. وتم اتخاذ هذا الموقف الموحد استرشادا بالحقيقة التي تفيد بأن سهولة الحركة وحرية التنقل لكل الأشخاص على مستوى القارة الإفريقية يمثل إن أحد أسس التكامل الأفريقي وفق ما تهدف إليه أجندة التنمية 2063.

هذه الهجرات تطرح العديد من الإشكاليات التي تتطلب حلولا جذرية، من بينها ضرورة تعزيز البحث الأكاديمي وتجميع المعطيات، وتطوير سياسات وطنية حول الهجرة تحترم مبادئ حقوق الإنسان. وسيضطلع المرصد الإفريقي للهجرة بمهمة جمع المعلومات وتعزيز تبادلها، وكذا تسهيل التنسيق بين الدول الإفريقية حول الهجرة، بجوانبها الثقافية

والاقتصادية والاجتماعية. وقد تم التوقيع على اتفاقية المقر بين المملكة المغربية والاتحاد الإفريقي في دجنبر الماضي. ويأتي إنشاء هذا المرصد تجسيدا لتوصية القمة الـ 31 للاتحاد الإفريقي بالعاصمة الموريتانية نواكشوط، وذلك بناء على اقتراح من صاحب الجلالة الملك محمد السادس.

أيها السيدات والسادة

في بلادي المغرب، لم نعد كما يعرف الجميع، فقط بلد عبور ومصدر، وإنما أيضا بلد استقبال، حيث إن غالبية المهاجرين يأتون من إفريقيا جنوب الصحراء دفعتهم إما ظروف اجتماعية أو اقتصادية أو مناخية للبحث عن مستقبل أفضل، وإما عوامل أخرى ترتبط أساسا بالدراسة . هؤلاء المهاجرون يعتبرون المغرب أول خطوة في طريق الهجرة نحو أوروبا، غير أن الأوضاع الاقتصادية الصعبة حاليا في دول الشمال وتبني حزمة من الإجراءات الصارمة من قبل الاتحاد الأوروبي من أجل الحد من الهجرة السرية، تجعل الكثير منهم يتخذون من المغرب أرضا للاستقرار.

لقد اعتمدت مجموعة من الدول الإفريقية استراتيجيات وسياسات في مجال الهجرة، تختلف من بلد لآخر من حيث الأهداف والمقاربات المعتمدة. ففي المغرب، تم اعتماد سياسة ترتكز على المقاربة الحقوقية تم تفعيلها استجابة لتوصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان الواردة في تقريره الموضوعاتي حول وضعية الأجانب في المغرب سنة 2013. و تم إطلاق عمليتين لتسوية وضعية المهاجرين في وضعية غير قانونية أسفرت عن تسوية وضعية حوالي 50 ألف حالة، وإيلاء مسطرة خاصة بالنساء والأطفال. ووضع برنامج لتعزيز القدرات من إحدى عشر مجال، كما تم إطلاق أوراش لإصلاح الترسانة القانونية المتعلقة بالهجرة، واعتماد قانون لمكافحة الاتجار في البشر وهناك قانونيين حاليا يجري إعدادهما: قانون الهجرة وقانون اللجوء.

إن هذا السياق يطرح علينا العديد من التحديات خاصة ما يتعلق باعتماد سياسات ناجحة للاندماج وتمتيع المهاجرين بكافة حقوقهم. وهو ما يستدعي تعزيز التعاون شمال-جنوب،

والتعاون جنوب-جنوب، خاصة بين دول القارة الإفريقية. وينبغي أن يتم هذا التعاون على أساس التضامن الفعال وغير المشروط، وإشراك كافة المتدخلين المعنيين دون إقصاء.

إن أجندة أفريقيا 2063 باعتبارها رؤية ومخطط عمل لكل القارة، والتي تحدد أهداف إستراتيجية عملها على المدى البعيد والتي منها، تشير إلى أن التنمية بأفريقيا ترتكز على الساكنة خاصة النساء والشباب.

إن إقرار موقف موحد للقارة الافريقية في موضوع الهجرة، سيساهم لا محالة في صياغة مرتكزات العمل القاري بالنسبةللمؤسسات الوطنية، ومجموعة العمل الخاصة بالهجرة لنبلور بشكل جماعي خطة عملنا وبرنامج تنفيذه بما يدعم موقعنا الترافعي دوليا، وتقديم الممارسات الفضلى بخصوص ليس تدبير الهجرة بل حماية المهاجرين ودعمهم ، فالهجرة ليست مشروع اقتصادي فقط، إنه مشروع حياة بالأساس.